مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: تطور الجهاز الإداري في القيروان في ظل الحكم العثماني 1574 - 1881م
اسم الكاتب: أ.د. صادق رمضاني كل أفزاني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2747
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 06:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية
147 (1)- 2023: 94 -121

Damascus University Journal of Historical Studies
147 (1) – 2023 121 - 94

تطور الجهاز الإداري في القيروان في ظل الحكم العثماني 1574- 1881م

أ. د. صادق رمضاني كل أفزاني[1]

[1] أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

هدف البحث إلى تسليط الضوء على أقسام الجهاز الإداري ومناصبه ومهامه في مدينة القيروان، انطلاقاً منذ السيطرة العثمانية وبداية التركيبة الجديدة للنظام الإداري مروراً بالمناصب الإدارية من قياد القيروان والذي يعد بمثابة الوالي ذو النفوذ العسكري باحثاً صلاحياته ووظائفه والكاهية أو معين القايد ونائبه وماهي مهامه وأعماله الإدارية.

والسلطة القضائية ودورها في التنظيم الإداري، ودور ومهام مشايخ العرف ومجالس الضبطية والجنايات والاحكام العرفية.

والافتاء والجباية مفصلين فيها أدوارهم الإدارية وأهميتهم في الجهاز الإداري التنظيمي للمدينة، وتطرق البحث على مناطق التوسع الإداري في القيروان والمنظومات العسكرية وماهية التنظيم الإداري للهياكل العسكرية في المدينة من خطة الفيلق العسكري إلى الهيكل الخاص والفئة الاحتياطية أو ما يعرف بعسكر زواوة.

كما يشمل البحث عدد من الوثائق من الرسائل التي تعود للأرشيف الوطني التونسي تعبر عن الواقع الإداري السائد في تلك الفترة.

الكلمات المفتاحية: الأجهزة الإدارية – القيروان– الحكم العثماني.

تاريخ الايداع: 2022/11/15
تاريخ القبول:2022/12/28

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

The Development Of The Administrative Apparatus In Kairouan Under The Ottoman Rule 1574-1881 AD

Prf. Sadiq Ramadani Ku Afazani [2]

[2] History Department- Faculty of Arts and Humanities -Damascus University .

Abstract

This research aims to spot alight on the departments of the administrative apparatus, its positions and tasks in the city of Al-Kairouan, through the Ottoman rule and the new composition of the administrative system through the administrative positions of the leader of Kairouan and his deputy and tasks which represents the governor with military influence, and Al-Kahieh or the leader vice (deputy and tasks).

And the judiciary and its role in the administrative arrangement, and the role of the Sheikhs and the councils.

The research dealt with the areas of administrative expansion in the city Al-Kairouan, the military systems, and the administrative organization of military structures in the city such as The Corps Military plan, the private forces and the reserve forces which is known as (Zwazah Military)

The research also includes a few documents (letters that owned by the Tunisian National Achieves) which reflects the prevailing administrative reality at the period.

Keywords: The Administrative Apparatus, Kairouan, The Ottoman Rule.

Accepted:2022/11/15

Published:2022/12/28

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

تمهيد:

الجهاز الاداري القيرواني في العهد الحفصي لم يكن جهازا مركزيا وكانت هناك استقلالية في التصرفات الادارية رغم وجود الجهاز المركزي غير المعترف به من قبل رؤساء القبائل وأعيان البلاد. ولكن منذ نشاة الحكم العثماني نلاحظ تطورا جذريا في مركزية الجهاز الاداري والتزام الدوائر التابعة في الجهات بالتبعية للنظام الاداري الاساسي. وهذا التطور ترك آثاره الايجابية في تطور البلاد و خاصة في مسألة الاحترام بين الآمر والمأمور.

السيطرة العثمانية وبداية التركيبة الإدارية الجديدة

لقد خصص ابن خلدون فصلاً في مقدمة كتابه[1] مُحَصّلَهُ: "إن من علامات الملك التنافسي الخلال الحميدة وبالعكس" وقال في آخره "اذا تأذّن اليه بانقراض الملك من أمة حملهم على ارتكاب المذمومات وانتحال الرذائل وسلوك طُرقها، فتُفقد الفضائل السياسية منهم جُملة ولاتزال في انتفاضٍ إلى أن يخرج الملك من أيديهم ويتبدل به سواهم، ليكون نعيًا عليهم في سلب ما كان اليه قد أتاهم من المُلك وجعل في ايديهم من الخير،{وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا}[2] واستقر. ونتبعه في الأمم السابقة، تجد كثيرا مما قلناه ورسمناه، والله يخلق مايشاء ويختار".

وهذه الفضائل كانت في السابقين الأولين من ملوك البيت الحفصي حملهم عليها التخلقُ بآداب الدين، ولم يكن للمتأخرين منهم ما يردع الجاهل منهم كقانون دول الحضارة المحترم عند ملوكها وعامتها.

وهذا من ثمرات المُلك المطلق، فإن من فعل ماشاء، لقي ما ساءَ. وقد انتبه السلطان سليمان العثماني في ذاك القرن، وجعل قانونه المعروفَ وقايةً لدولتهم من تطرق الخلل المؤدي الى خروج الملك من بيتهم، كما تقدم في العقد الاول من المقدمة.

كان هذا أعظم الاسباب في انحلال الدولة الحفصية وزوالها ومن هنا انطلق التغيير الإداري سنة 1574م حين انتصر سنان باشا [3]على الإسبان وقضى نهائيا على الحكم الحفصي، حيث ألحقت البلاد التونسية رسمياً بالسلطنة العثمانية وأصبحت ايالة تابعة للباب العالي وحكومته المركزية في اسطنبول. وفي فترة حكم سنان باشا بالإيالة كانت القيروان عاصمة سياسية وفكرية حيث أرسى بها قبل مغادرته نهائيا جملة من المؤسسات السياسية والعسكرية والقضائية ومجموعة من الرموز الايديولوجية التي ستفرض تبعية الايالة للباب العالي وخاصة منها ذكر اسم السلطان والدعاء له في آخر كل خطبة يوم جمعة بصفته أمير المؤمنين، ويميل بعض المؤرخين الى مشاركة أهل القيروان بصورة فعّالة في قتال الإسبان سنة 1574. وقد اندمجوا في جيش مصطفي باشا والي طرابلس وحيدر باشا والي القيروان[4].

---

[1] ابن خلدون، العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت،1988،ج4،ص 70.

[2] سورة الإسراء الآية 6.

[3] أحمد إبن ابي الضياف، اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الامان، تونس 1989، ج2، ص20.ذكر ابن أبي ضياف في كتابه الاتحافحول الفتح العثماني لتونس على يد سنان باشا : "وكاتب أهل القيروان صاحب طرابلس و الجزائر يطلبون الإعانة، فأتى المدد منهما، وتوجهوا لحصار تونس وقاتلوا يوما واحدا فقط، ولما طال أمد الحصار، عزموا على الرحيل، فأتاهم الفرج بعد الشدة بظهور عدد مستكثر من السفن في البحر، ظنوها نجدة للصبنيول، فبان أنها أسطول السلطان سليمان خان العثماني. وبه الوزير الشهير سنان باشا وقلج علي قبطان باشا، وجماعة من أعيان الأمراء و الشجعان، باعوا أنفسهم لله تعالى، خرجوا من اسلامبول غرة أشرف الربيعين سنة احدى و ثمانين وتسعمائة (981 هـ – 1573 هـ)، ووصلوا في الرابع و العشرين من الشهر. ولما أرسوا طلع لهم أعيان عسكر البلاد واخبروهم بالحال، فكتب الوزير سنان باشا الى امراء الجهات بخبر قدوم النجدة من الدولة العثمانية، وأمر كل واحد أن يحتفظ بما في يده، و ايقن الناس بالنصر وحصول اليسر بعد العسر، و نزل العسكر العثماني الى البر، واعتضد الوزير سنان باشا بمصطفى باشا صاحب طرابلس، وبحيدر باشا صاحب القيروان."

[4] أحمد قاسم، ايالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عظوم (1574-1600م)،تونس2004،ص 65.

وقد ترك سنان باشا حامية عسكرية من الجيش الانكشاري[5] تتألف حسب المصادر من 3000 إلى 4000 جندي وتتمثل مهمته في فرض النظام العثماني وحماية الايالة من الخطر المسيحي. وقد كانت الايالة تسمى "وجقا" وهو ما يعبر عن الطابع العسكري لنظام الحكم السائد بها. أول رتبة إدارية كانت بتعيين والي برتبة باشا وكان يستمد نفوذه مباشرة من السلطان العثماني حيث تضم دار الباشا النواة الأولى لعناصر الإدارة المركزية وبها يتم توزيع الرواتب بالنسبة للجند بالإضافة أن السلطان هو الذي يعين الولاة على المناطق بنفسه لمدة وجيزة حتى لا يستأثروا بالحكم. ويأتي في المرتبة الثانية بعد الباشا مباشرة رتبة الآغا وهو رئيس الجيش الانكشاري بالايالة.

يرأس الآغا في تونس مؤسسة الديوان وهي استشارية تتألف من الضباط السامين للجيش الانكشاري، وهم الذين تنعتهم المصادر بالبولكباشية. مؤسسة الديوان تأسست في بادئ الأمر على أنها مؤسسة سياسية عسكرية وهي تحتل مرتبة متأخرة في سلم المؤسسات في الإيالة التونسية وقد كانت مهامها محدودة مقارنة بمهام غيرها من المؤسسات. بالنسبة للمؤسسة القضائية فإن القاضي افندي هو بمثابة قاضي القضاة، ويتم تعيينه من قبل السلطان بما أنه يمثل الرتبة العُليا للقضاء حيث يتلقى أوامره من السلطان قبل انتقاله إلى الإيالة، كما يجب أن يكون حنفي المذهب وهو المذهب الرسمي لدى العثمانيين، لكنه عندما يصل إلى تونس يفوض أمر القضاء إلى نوابه بالمناطق المحلية والذين كانوا ينتمون إلى المذهب المالكي السائد- بارادة سياسية- لدى الأهالي قبل انتصاب الأتراك العثمانيين. هذه الاستراتيجية التي اعتمدها السلطان في بعث قاضي القضاة من أصل تركي يعبر في حد ذاته عن رمز آخر من رموز التبعية إلى الباب العالي .

التطور الإداري لمدينة القيروان:

من المرجح أن تكون القيروان التي كانت من الأكيد تابعة لتونس[6] قد مثلت بعد بضع سنوات من تاريخ 1557م سنجقا عثمانيا مستقلا بذاته يدير شؤونه الباشا الذي يتواصل مباشرة مع الباب العالي الذي مثل المنطلق الأول لعثمنة كامل الايالة التونسية منذ سنة 1535م (الوثائق من 1 إلى 5).

ولأن درغوث باشا كان يعلم مدى أهمية هذه المدينة فربما يكون تطور الوضعية الإدارية للمدينة صدر عنه في تعيين باشا مستقل يدير شؤونها. فهي مدينة ذات مكانة استراتيجية تتوسط الايالتين. فهذه الرتبة القيادية تدل في حد ذاتها على رئاسة مركز من المراكز يكون مستقلا إداريا فهو الذي له الدور الريادي في مراقبة كل أعوان الإدارة من قواد كبار وجنود الإنكشارية وقد تواصلت هذه الوضعية الإدارية إلى حدود سنة 1574م[7].

---

[5] الانكشارية :معناه الجند الجديد وهي الجيوش غير النظامية التي كانت موجودة بتركيا قبل السلطان محمود.

[6] ن.م.س، ص 76

[7] أحمد إبن ابي الضياف، اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس و عهد الامان، تونس 1989، ج2، ص26.

ذكر بن أبي ضياف أن سنان باشا حين استقر بتونس و"اقتلع أوتاد الدولة الحفصية من مراكزها، وصفا لو جو الاستيلاء، شرع في سد ما انثلم من السياج، و ترتيب الأمور وتألف الناس، فرتب قوانين يرجع إليها باعتبار الوقت والحال في الأمور الضرورية. وابقى دارا في إلنجرية عددها أربعة آلاف مقاتل، أكثرهم اختار المقام بالحاضرة التي انقذوها بأرواحهم، وأعيان من ذريتهم موجودون إلى الآن، رحمهم الله، و جعل على كل مائة منهم أميرا يسمى الداي لقب مشعر بالتعظيم في لغتهم، وجعل أمير لواء لضبط أوطان المملكة واستخلاص جبايتها و يسمى الباي مرادف لأمير، وهو رمضان بن حسين التركي من جند الجزائر، الذي أبقاه علي باشا نائبا عنه كما تقدم، وقيل هم من مسلمة الافرنج، أسلم صغيرا وعلى كل حال فقد أسرع به حسبه ولم يؤخره نسبه. وجعل قائدا للعسكر اسمه حسين افندي. وجعل نظر العسكر الى الآغا بالديوان و التصرف في فصل القضايا الى القاضي. ووراء الجميع نظر الباشا وهو صاحب القيروان حيدر".

وكانت الهياكل الإدارية ينظر إليها من ناحية مادية بحتة حيث كانت لا تسند إلا للمماليك من البلاط الباشي دون الأخذ بعين الاعتبار للمؤهلات الإدارية و المهنية. وخضعت مدينة القيروان في إدارتها للمقاييس المذكورة أي أن المهام الإدارية تسند إلى الشخص المنتمي إلى بلاط الحاكم دون غيره.

المناصب الإدارية بمدينة القيروان:

أ- قياد القيروان:

يدير شؤون المدينة شخص يسمى القائد وهو بمثابة الوالي في المنطقة. وهذه التسمية كذلك تشير إلى النفوذ العسكري حيث يشرف القائد على سير أمن المنطقة والحفاظ عليها. فالقايد لديه صلاحية في تسيير الأمور الإدارية بالمنطقة. ومن أهم وظائفه تطبيق الأوامر الصادرة عن قصر باردو والنظر في القضايا الجنائية و الأمنية. تتمثل خطة القيادة في إدارة سنجق منصب إداريا أو اقتصاديا. واستنادا لنص ابن أبي دينار كان يترأس هذه المراكز قواد. فإثر السيطرة العثمانية تم تقسيم ايالة تونس إلى مراكز قيادية وهذا التقسيم وجِد منذ العهد الحفصي(1228م- 1525م) و تؤكد بعض الوثائق المأخوذة من كتاب "الأجوبة" لابن عظوم أن هؤلاء القياد كانوا يمارسون الاضطهاد و الاستيلاء على أملاك الأهالي و هذا ما يشير إليه كذلك القائد أبو الطيب في رسالته إلى الباب العالي يشتكي إليه مظالم الحاكم السابق رجب باشا. إذن حسب هذه المعطيات فإن الوظيفة القيادية لم تكن ذات مصداقية بل كان البعض منهم يستغل هذا المنصب من اجل مصالحه الخاصة[8].

هذا التقسيم الإداري تواصل منذ بداية الدخول العثماني 1574م-1630م مرورا بالحكم المرادي 1631م- 1702م إلى العهد الحسيني1705م- 1837م و من خلاله أراد العثمانيون تثبيت أمرين بالإيالة التونسية أولهما ضبط داخل البلاد عبر ضبط القرى والعروش بتركيز قواد من أصل تركي و بالتالي المساعدة على الهيمنة العثمانية على البلاد ونشر المذهب الحنفي. أما الأمر الثاني فيكمن في استخلاص الجباية، إذ تداول على مدينة القيروان عدة قياد أغلبهم من أصل تركي و كلهم ذوو رتبة عسكرية. ونذكر منهم في السلسلة الأولى للدايات العثمانيين للدولة المرادية الحاكمة مراد باي1613م[9]فهو أول حكامها ويعتبر من مؤسسي حكم العائلة المرادية. اشتغل خطة القايد وسافر بالإمحال لاستخلاص الجباية وكانت القيروان احد اتجاهاته. تدرج في المراتب إلى أن تقلد لقب الباشاوية فتنازل حينئذ عن السفر بالإمحال لابنه. ويليه حمودة باشا المرادي وهو ابن مراد باي وكان يتمتع بسلطة نافذة من خلال توسع علاقاته الجيدة مع العامة والخاصة. وكان من بين مهامه استخلاص الجباية وقد نزل القيروان سنة ولايته 1631م وشرد عنها أولاد سعيد[10][11] الذين اعتصموا بها. ويأتي بعدهم علي باي بن مراد باي الذي توجه بمحلته لجباية الأموال فلما بلغ القيروان فاجأه الخبر بان أخاه محمد باي قد استولى على بلاد الجريد حيث كان النزاع بين الأخوين على السلطة. وقد

---

[8] ابو القاسم عظوم، كتاب الاجوبة، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، بيت الحكمة تونس، 2009، ج1، ص 198.

[9] أحمد إبن ابي الضياف، اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس و عهد الامان، تونس 1989، ج2، ص35.

حسب الاتحاف لابن ابي ضياف، مراد باي "هو باني البيت. أصله من قرسقا أسلم صغيرا على يد مولاه رمضان باي، و استنجبه يوسف داي فقدمه للولاية بعد وفاة مولاه، كما تقدم، وعرف له فضل التقدم، واعتضد به، ورمى به الاغراض الصعبة، فاصاب شاكلتها. وهو الذي ألف شوارد المملكة و طوع عاصيها كالحامة و جبل وسلات و عمدون،..، وطار صيته في البلاد، و اباد اولاد سعيد. وسمت به نفسه طلب منصب الباشا من الحضرة السلطانية العثمانية، فوافاه مطلبه، وقام بخطة الباشا، ونزل من سفر المحال لابنه حمودة و ذلك سنة احدى و اربعين والف (1041 هـ- 1631 م). وتوفي اثر ذلك في السنة 1041 ودفن بتربة جوار مقام الولي سيدي احمد بن عروس ثم نقله ابنه بعد مدة لتربته التي احدثها بجامعه. وقام بالامر ابنه الباي ابو محمد حمودة باشا."

[10] ن.م.س، ج2، ص36.

[11] اولاد سعيد: قبيلة من الاعراب الزاحفين على افريقية في مدة المعز بن باديس في منتصف القرن الخامس الهجري.

انتهت بسيطرة عمهما محمد الحفصي متقلدا منصب الباشا من الباب العالي وانتهز فرصة تشاغبهما خارج العاصمة بمنطقة سمنجة القريبة من القيروان واستولى على الحكم سنة 1678م. ويقال لما بلغ ذلك علي باي جعل الأوبة ليلا الى عمه محمد الحفصي بن حمودة باشا بن مراد باي، لما بينهما من وَصلة التبني واظهر السرور بمقدمه، ثم خرج بمحلته الي حِصار المنستير وقتال من دان بطاعة اخيه محمد باي الذي بقى بالقيروان لمتابعة الشوؤن الادارية والاهتمام بها.

هذا الصراع لم ينته إلا بعد تدخل الجزائريين سنة 1681م ولما هزم محمد أخاه علي باي الذي قتل من قبل بعض الجنود سنة 1684م صفا الجو لمحمد باي ورجع لمنصب الحكم بالحاضرة. وقد كان لهذا الأخير عدة مآثر منها ما أنشأه من مساجد ومدارس علم بالقيروان وتونس الحاضرة. ولم تنته سلسة الانقلابات في هذه العائلة الحاكمة إلى ان أتى الدور على محمد باي الذي انقلب عليه صهره محمد بن شكر سنة 1693م فخرج إليه محمد باي مع عساكره بقرب الكاف لكنه هزم ولم يجد سبيلا الا الفرار الى داخل البلاد. وبعد ان أتم تجميع الجيش الذي قاتل به صهره بن شكر كانت هزيمة الجيش بالقرب من مدينة القيروان سنة 1964م. وآخر هؤلاء الحكام الذي عرف بسفكه للدماء خاصة بمدينة القيروان كان مراد باي الثالث سنة 1700م.

أما الفترة الثانية فقد كانت مع ظهور الدولة الحسينية منذ بداية سنة 1705م /1837م مع حسين بن علي. هذا الباي كانت له مآثر حسنة خاصة بمدينة القيروان وقد كان يترأس الامحال لاستخلاص الجباية ولكنه اختلف عن غيره في تعامله مع الخاصة والعامة وهو ما ساعده على بسط نفوذه وكسب ولاء الشعب. **ومن بين أهم القياد في فترة الدولة الحسينية نذكر:**

- القائد احمد الكبير آغة وجق القيروان (1860م/1862م).
- أمير اللواء بهرام (1862م/1863م).
- أمير الأمراء رشيد آغة القيروان (1863م/1864م).

ويتبين من خلال فترة حكمهم أن هذه الخطة لم تدم أكثر من سنتين لأي واحد من هؤلاء القياد و هو ما يدل على أن القيروان اتسمت بخصوصية توالي القياد وعدم استقرارهم وبالتالي فإن الأوضاع الإدارية لم تشهد تنظيما جذريا أو استقرارا. ولا بد من الإشارة ان الصادق باي حاول منذ بداية حكمه أن يقوم ببعض الإصلاحات، خاصة الدستورية منها، وذلك بعد أن وجد عهد الأمان جاهزا، ففتح عهده بالتوقيع عليه والقَسمَ على العمل به. وقد برز اسم الدولة التونسية، واسم الملك في ألفاظ القانون. واستبشر الناس لصدور ذلك العهد، لأنه من المفترض ان يكون قانونا يحقق الأمن والأمان في حياة الناس كما جاء اسمه بذلك، حتى ان بعض الشعراء المؤيدين للإصلاح امتدحه امثال الشيخ قابادو:

كادت منى الاسلام تكذب اهلها لو لم تمد بصادق السلطان

الصادق الغرمات سيف الله ذي الحدين: رأى ثاقب و بيان

وحدثت في عهده أول ميزانية للدولة في أكتوبر 1860م و هذا العمل بصرف النظر عن مدى دقته، والالتزام به، فإن له اهمية بالغة فهو يحدد مجالات الصرف والقبض. وكان من المتوقع ان يتحسن الوضع فيا البلاد، باعتبار أن الانفاق أصبح واضحا، وعرفت الجهات المعينة له وعرفت كذلك المداخيل وضبطت. وأعلن الباي في سنة 1861 أول دستور للبلاد وكان مثل عهد الأمان، تحت تأثير القوى الأوروبية وخاصة فرنسا.

إلا أن نفس الصادق باي الميالة إلى اهمال شوؤن الحكم وفقدانه الطموح، جعل الأحلام تتبخر، وذلك لأنه استسلم لوزيره الأكبر مصطفى خزندار مدة أربعة عشر سنة من حكمه، وأودع لديه كل مقاليد الأمور الرسمية وجمع في يديه المناصب الهامة في الدولة. ومن هنا فإن بنود الدستور بقيت حبرًا على ورق، ولم ينتج عنها إلا تنظيم بعض الشؤون الإدارية، وسيطر الحكم المطلق من جديد خاصة بعد ثورة 1864م. واستسلم الصادق باي في آخر حكمه، للوزير الأخطر مصطفى بن اسماعيل الذي كانت له علاقة ودية بالقيروان وله عناية بالغة بها. لذلك فإن العلاقة بين الدولة والمواطنين كانت سيئة بسبب الفساد السياسي والمالي وانعدام الإصلاح[12] وانتهت صلاحية هذه الخطة في سنة 1865م. وقد دلت الوثائق على توتر العلاقة بين السكان والسلطة الحاكمة التي تتمثل في خطة القياد خاصة مع قبيلة الجلاص ومن أبرز مظاهر هذا التوتر انفجار ثورة 1864م التي قام بها السكان انقلابا على السلطة آنذاك[13].

أما بالنسبة للعشرية الثانية من هذه الفترة بين 1870م-1881م فقد تميزت الحركة الإدارية بالاستقرار خاصة أنها تجسمت في شخص واحد على غرار العشرية السابقة حيث حكم القيروان طيلة هذه الفترة احد القياد المنحدرين من عائلة قيروانية الأصل ويدعي محمد مرابط أمير أمراء عسكر القيروان والذي مزج بين خطة القايد والأمير ألاي ومن هنا يتبين أن هذا القايد قد جمع بين السلطة المدنية والعسكرية في آن واحد. ونستنتج مما تقدم من معطيات حول مؤسسة القيادة بالقيروان أن الأتراك منذ دخولهم سنة 1557م للمدينة سعوا إلى تركيز قواد من أصل تركي إلى مشارف سنة 1576م ويعود هذا ضمن المساهمة المباشرة في عثمنة المدينة على مستوى التصرف الإداري ومن الواضح أن القايد كان يتمتع بصلاحيات ونفوذ انجر عنها عدة مخالفات إدارية واختلاس لأموال الدولة والسكان من أراضي وعقارات وجباية أموال.

ب- **الكاهية:**

و يقصد به مُعين القايد أو العامل ونائبه الأول في القيادات وادارة الأمور .وتتمثل مهامه في تنفيذ أوامر القايد و يباشر السهر على أمن المدينة(الوثائق من 6 إلى 16) كذلك فإنه يشرف على إحصاء المواشي[14] وهي كلمة تطلق على الأراضي التي تم حرثها بواسطة الماشية وأخيرا فهو مسؤول عن إحصاء الأشخاص المطالبين بتسديد الجباية.

ويتولى الكاهية مراقبة الأطراف الإدارية الأخرى كمشايخ و أمناء الصنائع و الفلاحة وأيضا إشهار مختلف اللزم كلزمة المحصولات أو لزمة دار الجلد وغيرها(الوثيقة رقم 17)[15].

ويمكن أن نقدم بعض الكواهي الذين تولوا بالقيروان في فترة ما بين 1881م -1895م حيث كان أغلبهم من المحلين وأصيلي مدينة القيروان ومن أبرزهم:

-الكاهية محمد بن الحاج ألاي أمين وكاهية القيروان.

-الكاهية احمد زروق بن بو علي العيساوي الذي تميزت فترته بمحاولة تهدئة الأوضاع بين قبيلة الجلاص ودولة الباي.

---

[12] الشيباني بنبلغيث،الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي(1859-1882)،تونس، 1995، ص 66-67.

[16] أحمد ابن ابي الضياف،اتحاف اهل الزمان باخبار تونس و عهد الامان، تونس،1989، ج5، ص140 -142.

[14] المواشي مفردها الماشية و تعني وحدة قياس مساحة أرض يمكن حرثها بثورين إثنين و تعدل حوالي 10 هكتارات.

[15] أرشيف الحكومة التونسية، الملف 188، الوثيقة عدد 3، وهي رسالة من محمد بن الحاج عامل القيروان إلى وزير المال محمد بوعتور،في شعبان الأكرم 1284/ديسمبر 1867 حول اشهار اللزم المذكورة.

-الكاهية[16]محمد بن ونيس ألاي أمين وكاهية وجق[17] القيروان. خلال فترة حكمه مرت القيروان بشدة القحط وارتفاع مستوى المجاعة وانتشار الوباء.

-**خليفة بن صالح كاهية الوجق القروي:** تواصل العسر الاقتصادي في فترته وذلك لتزايد الغارات على القيروان.

-**الآلاي[18] أمين علي بن خليفة كاهية القيروان:** تميزت فترته ببداية انفتاح المدينة أمام التدفق المالى الأجنبي وذلك بسبب تفاقم المجاعة وكثرة الوفيات وتعدد الغارات من قبل قبيلة الهمامة.

-**الالآي أمين عمر بن ونيس عامل مدينة القيروان:** ينتمي إلى قبيلة الجلاص وتميزت فترته بكثرة الغارات من قبل السواسي.

في مجمل القول تميزت فترة الكاهية بالقيروان كما هو الشأن بالنسبة لخطة القايد أو العامل في العشرينية الثانية بتنصيب بعض أفراد العائلات المحلية من أعيان الجلاص في هذه الخطة ومن الملاحظ أن هذه العائلات التي تولت قيادة الكاهية هي نفس العائلات التي تولت خطة القياد.

ت- **خطة القضاء:**

احتضنت القيروان منذ دخول الأتراك إليها السلطة القضائية والتي تمثلت في خطة القضاء فهي تلعب دورا هاما في التنظيم الإداري إلى جانب وجود القايد. فالقاضي هو أولا رجل يتولى الاهتمام بالأحكام الشرعية و ثانيا يمارس عدة مهام أخرى تنظم الحياة الاجتماعية بين الأهالي(الوثائق من 18 إلى 24). وقد سعى العثمانيون إلى احتواء هذه المؤسسة و حمايتها و ذلك لدعم سلطتهم بالإيالة وبطريقة أخرى تمكن العثمانيون من التقرب إلى النخب القضائية بالمدينة من خلال إعفائهم من دفع الأداء المفروض على الأهالي وذلك لكسب ولائهم. ولم يكتف الأتراك بذلك فقط بل سعوا إلى تثبيت هذا الجهاز القضائي عن طريق بناء جديد لمؤسسة القضاء تتكون من قضاة أتراك يحكمون على أساس المذهب الحنفي إلى جانب المذهب المالكي[19].

ويمارس القاضي إلى جانب مهنته أعمالا أخرى منها أنه كان المشرف الأول على الأحباس بمدينة القيروان. وقد أشارت الوثائق المأخوذة من المكتبة العتيقة بالقيروان و التي تعود إلى العهد المرادي تواصل عملية إشراف القاضي على المحاسبة التي تتعلق بالعقارات المحبسة. ولابد من الإشارة الى أن قضاة القيروان كانوا مهتمين بالأحباس وغيرها من الأمور المهمة مثلا أنهم اختلفوا في إصدار الحكم عن طلب الجنرال الفرنسي ايتيان الذي أراد من محمد المرابط أمير أمراء عسكر القيروان دمج عناصر من المعسكر التونسي في الجيش الفرنسي بالقيروان شريطة ان يكونوا غير متزوجين. وفي هذه الحالة يجري عليهم مرتبهم مثل أفراد الجيش الفرنسي[20] ولأهمية الأدوار التي يقوم بها قضاة القيروان نقدم مجموعة من الأسماء التي تولت هذه الخطة في العهد العثماني وهم من كبار الشخصيات آنذاك[21]:

- **عبدالجليل بن عظّوم المرادي بن عبد الجليل بن محمد بن أحمد عظّوم:** تولى خطة قاضي في عام 982هـ وعام 984هـ.
- **عبد الرّحيم بن عبد الحكيم:** قاضي القيروان في جمادي الثانية سنة 991هـ.

---

[16]كاهية تعني الوكيل أو النائب.

[17]اوجاق تطلق على الأقاليم وعلى فرق الصبايحية المقيمة بالإقليم.

[18]جزء من اللواء.

[19]محمد الجودي القيرواني، تاريخ قضاة القيروان، تحقيق انيس العلاني، تونس 2004، ص ص 117- 165.

[20]الشيباني بنبلغيث،الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي(1859-1882م)،تونس،1995،ص 256.

[21]محمد الجودي القيرواني، تاريخ قضاة القيروان، تحقيق انيس العلاني، تونس 2004، ص 38-95.

- **عبد الملك القرقوري:** قاضي القيروان سنة 994هـ.
- **محمد الطرميسي:** قاضي القيروان سنة995هـ.
- **محمد بن عبد الرّحمان:** قاضي القيروان سنة 997هـ في ربيع الأول كما في كتاب الأجوبة.
- **محمد مرزوق أبو الشيخ قاسم عظّوم بن عبد الجليل بن محمد بن أحمد:** وهو والد الشيخ قاسم صاحب الأجوبة تولى خطة القضاء بالقيروان.
- **عبد الكريم صدام اليمني بن الحاج محمد صدام:** تولى القضاء بالقيروان.
- **الناصر بن عبد الجليل عظوم:** وُلّي قضاء القيروان ولقد اقرّ هذا الفقيه الأعدل على وظيفته في شهادة الحبس.
- **حسين ابن الحاج يوسف:** قاضي القيروان في جمادى الثانية عام 1008هـ.
- **سنان عبدي:** أشتغل خطة القضاء بالقيروان عام 1012هـ.
- **محمد بن رجب:** قاضي مدينة القيروان سنة 1014هـ.
- **حسين بن سيف الله التركي:** قاضي القيروان في سنة 1014هـ جمادى الأول.
- **أبو محمد عبد الله:** يمكن أن يتضح توليه خطة القضاء من خلال ختمه الذي وجد في حكم تحبيس الشيخ إبراهيم بن عبد اللّطيف الغرياني لأرض العمشة غربي القيروان.
- **مصطفى بن شعبان:** قاضي بمدينة القيروان.
- **أحمد بن علي:** اشتغل خطة القضاء بالقيروان كما ذكرته بعض الرسوم المختومة من طرفه أحدها في أوائل صفر سنة 1020هـ والثاني أوائل رمضان سنة 1033هـ والثالث كذلك أوائل صفر سنة 1035هـ.
- **حسين أفندي بن الحاج سليمان التركي:** تولى القضاء في ربيع الثاني لسنة 1027هـ.
- **رجب بن محمد:** قاضي القيروان في عام 1028هـ حسب إقرار الشيخ الناصر عظوم في شهادة الحبس بتاريخ 1026هـ.
- صفر أفندي: قاضي القيروان سنة 1041هـ في أوائل ربيع الثاني.
- **أحمد بن عثمان صولات المسراتي:** وُلي الإفتاء والقضاء بالقيروان.
- **أحمد بن أبي سلامة المنستيري:** يؤكد الحكم المؤرخ بأواسط شعبان عام 1037هـ أن الختم الموجود عليه يرجع للشيخ أحمد بن أبي سلامة المنستيري.
- **أبو بكر بن المفتي أبي الطيّب صدام اليمني:** تولى القضاء بالقيروان.
- **محمد بن محمد العابد بن عامر التحصبِي:** تولى القضاء بتاريخ رجب عام 1048هـ بالقيروان.
- **أحمد بن محمد النفاتِي:** تؤكد الفتوى المؤرخة بأوائل جمادى الأول عام 1052هـ أن أبا العباس أبي عبد الله محمد النفاتي قاضي مدينة القيروان.
- **مالك بن الناصر بن عظّوم المرادي:** وُلي القضاء مرارًا منها سنة 1057هـ وأواخر ذي الحجة عام 1077هـ.
- **محمد بن ناصر عظّوم المعروف بالأزهري:** وُلي القضاء و الإفتاء بالقيروان ودرس بالجامع الأزهر.
- **حسين بن سعد الدين عظّوم:** قاضي القيروان عام 1062هوكذلك في سنة 1064هـ.

- **أسد الله بن عبد الله التركي:** وُلي خطة القاضي بمدينة القيروان.
- **حسن بن حسين عظّوم:** قاضي القيروان في عام 1064هـ وعام 1065هـ.
- **محمد الصغير بن عبد الحفيظ الرمّاح القيسي:** ولي القضاء مرتين أو ثلاثا.
- **محمد بن أحمد خلف المسراتي:** قاضي القيروان في ربيع الثاني وشعبان من عام 1089هـ.
- أحمد بن أبي القاسم هميلة المصمُودي.

ث- **مشايخ العرف بمدينة القيروان:**

ينحدر المشايخ من أسرٍ محلية عريقة قيروانية الأصل يتم تعيينهم من طرف الباي أو وزيره الأكبر باقتراح من الأعيان والكاهية. وقد تولى خطة مشايخ العرف بالقيروان[22] كل من:

- إبراهيم الرماح شيخ حومة الجامع الأعظم.
- احمد سعد الله شيخ حومة الأشراف.
- الحاج محمد المغراوي شيخ حومة الممر.
- الحاج فرج الله تكعاب شيخ حومة الجبلية.

ومن أبرز مهامهم أنهم يوفرون الأمن للمنطقة وحمايتها خاصة من غارات القبائل المجاورة من الهمامة أو من السواسي. وهناك أيضا مهام تتعلق بأمور الجباية و التي تتمثل في إحصاء المواشي الخاضعة للعشر وضبط المساحات المزروعة حبوبا. فهذه المهام لا تكون مجانية بل يتقاضى عليها مشايخ العرف أجرة يتم استقصائها من محصلات المدينة.

وكان مشايخ العرف يعتبرون جزءا من السلطة لكن نفوذهم ينحصر ضمن مقاييس محدودة. فهم يمثلون الواسطة بين الرعية والطبقة الحاكمة، إلى جانب المهام السابقة فإن لهم مهام قضائية. ومن خلال الوثائق المدروسة فإن المشايخ كان أغلبهم لا يحسن القراءة والكتابة. لكن الملاحظ هنا أن الجانب العلمي ليس ضروريا في تعيين المشايخ بل يتم التركيز على العقل والثقة. وعلى هذا الأساس لا يمكن لهم العمل في المجال القضائي مباشرة لأنه يشترط الرصيد الفقهي والفكري. لذلك فهم مكلفون بانتخاب أعضاء المجلس القضائي وهي شبه محكمة ابتدائية تتكون من سبعة أشخاص يتم اختيارهم من طرف المشايخ. واضافة إلى ذلك فإن مشايخ العرف يساهمون في فصل الخلافات البسيطة بين السكان كما أنهم يشغلون مهمة عسكرية تتمثل في إحصاء القادرين على الخدمة العسكرية من السكان وإلحاقهم باللألاي الخامس المرابط بالقيروان.

أما بالنسبة للمهمة الاجتماعية لمشايخ العرف فتتمثل في الوساطة بين سكان المدينة والسلطة المركزية و هناك العديد من الوثائق التي تبرز هذه الوظيفة.

ج- **مجلس الضبطية:**

تشكل هذا المجلس في 1861م متزامنا مع إعلان صادق الباي لأول دستور للبلاد[23].وكانت مهمته إيقاف الجناة ليحكم عليهم في مجلس الجنايات حيث أنه لا يهتم إلا بالمشاجرات الخفيفة وكذلك فإنه يقوم بفض الخلافات التي يمكن أن تحدث بين السكان

[22]أحمد إبن ابي الضياف، اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس و عهد الامان، تونس، 2004، ج2، ص 75.
[23]الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي(1859-1882م)،تونس 1995،ص 67.

المحلين التونسيون والأجانب [24]. وبالاعتماد على الوثائق المذكورة في الدفترين عدد 923 -929 بتاريخ 29 رجب 1280 هـ / 9 جانفى 1864 يتكون هذا المجل سمن خمسة أعضاء يرأسهم الكاهية وهم على التوالي:

-محمد بن محمود العزي: كاتب مجلس الضبطية.

- سالم بن محمد التحلي: كاتب ضبطية.

- إبراهيم الرماح: العضو الثالث بالضبطية.

- احمد سعد الله: العضو الرابع بالضبطية.

- محمد الخلادي: العضو الأخير بالضبطية[25].

ويعد هؤلاء الأعضاء من الوجهاء وأعيان المدينة مثل أحمد سعد الله الذي كان شيخ حومة السادات الأشراف و كذلك ابراهيم الرّماح الذي كان شيخ حومة الجامع، ورغم ذلك فأنهم يتقاضون أجورا على هذه الوظيفة.

ح- مجلس الجنايات والأحكام العرفية:

يمثل هذا المجلس المؤسسة القضائية التي تسهر على سير أمن الدولة إذ كان ظهوره لأول مرة مع انبثاق الدستور سنة 1861م و من أبرز مهامه النظر في القضايا المتعلقة بالفساد و خيانة الوطن فهي بمثابة المحكمة الابتدائية. كانت هذه الخطة تلعب دورا كبيرا في التنظيم الإداري للمدينة وكذلك في الحياة الاجتماعية بين الأهال بإضافة إلى تركيز العثمانيين على خطة القيادة و ذلك لإدراجها في الايالة التونسية فان الجانب القضائي شهد نفس الأسلوب لترسيخ النفوذ العثماني.

كذلك كان أغلب القضاة من أصل تركي[26]ويعتمدون المذهب الحنفي إلى جانب المذهب المالكي. وهذا الأمر يفسر انتهاج الأتراك هذا الأسلوب لغلغلة الحضور العثماني بالمدينة بالتدخل المباشر فيها اداريا ومعماريا[27]. أما بالنسبة لأعضاء مجلس الجنايات فانه يتم انتخابهم من طرف مشايخ العرف بالمدينة حيث أن أغلب القضايا المدنية والجنائية تطرح في هذا المجلس ويتم معالجتها بواسطته، ويتكون هذا المجلس من سبعة أشخاص وهم كالتالي:

- رئيس المجلس: أبو بكر الصدام

-الكاهية (كاتب رئيس المجلس): علي التحلي.

-العضو الثالث:عمر العلاني.

-العضو الرابع: محمد بن سعيد.

-العضو الخامس: م حمد الاجرش.

---

[24]أحمد إبن ابي الضياف، اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس و عهد الامان، تونس 1989، ج 5، ص 54.

[25]عمار العشي، الهياكل الادارية و العسكرية و الحياة الاجتماعية و الدينية بالقيروان في عهد محمد صادق باي 1881-1859، تونس 1985، ص ص 74- 75.

[26]عبد الحميدهنية، تونس العثمانية بناء الدولة و المجال،منشورات تبر الزمان، تونس،2012،ص 98.

[27]عمار العشي، الهياكل الادارية و العسكرية و الحياة الاجتماعية و الدينية بالقيروان في عهد محمد صادق باي 1881-1859، تونس 1985،ص 79: المجالس المنبثقة عن دستور 1861 هي المجلس الأكبر، مجالسالجنايات و الأحكام العرفية، مجلس التحقيق(محكمة التعقيب)، مجالس الضبطية،و كذلك مجالس عسكرية و مجلس وقتي بالنسبة للنوازل بين التونسين و الأجانب .

-العضو السادس: محمد الحسيني[28] .

-العضو السابع: محمد بن حمودة بو الاجفان [29].

ومن خلال دراستنا تبين أن هذا المجلس لم يكتف بالقضايا المدنية أو الجنائية بل تعمق أكثر من ذلك إلى القضايا الشرعية التي تشمل الحياة الدينية والاجتماعية ومنها قضايا الطلاق و الزواج، والإرث والحضانة، ومن أهم القضايا التي تحضى باهتمام أكبر هي قضايا الفتاوى.

وامتدت فترة هذا المجلس حوالي أربع سنوات ولكنه اختفى بعد ثورة علي بن غذاهم حيث تم الغاء الدستور لتهدئة الأوضاع وبالتالي الغاء كل المجالس المنبثقة عن هذا الدستور[30]. وبعد هذه الأحداث عاد هذا المجلس لممارسة وظيفته لكن تم الاهتمام فقط بالجانب الشرعي وقد تغير اسمه إلى "مجلس الشرع".

وقد تأسست في هذا المجال المحكمة الشرعية بالقيروان التي تنظر في الأحكام القضائية للمجتمع وهي محكمة تأسست على يدي الباشا علي باي بن حسين بن علي كما ذكره ابن أبي ضياف. وهي المحكمة الشرعية بالبلاد حيث الزم القضاة للحكم فيها وذلك ليكون موضع الحكم معلوما ومنصفا للأطراف المتنازعة. وهذه المحكمة لم تنشأ الا في عهد علي باشا حيث كان سابقا- في الدولة الحفصية- يتم الحكم في المنازل. كما تم بناء محكمة أخرى في القيروان لأن هذه المحكمة كانت تعتمد على المذهب الحنفي في احكامها والذي كان من أكثر المذاهب انتشارا في القيروان. وقد كان علي باشا بن حسين بن علي متعففا في سفك الدماء الا في الحالات القصوى كالحرب. ويذكر ابن أبي الضياف أنه في عهد الباي على باشا كان قد حكم في القوَد على أساس المذهب الحنفي الذي لا يري القصاص في القتل إلا في المحدد كالرصاص والعمود. ولذلك استغل أهل الدعارة هذا الأمر وصاروا يحدثون السفهاء ويقولون لهم " اقتل والله ينصر الحكم الحنفي" ولكن بهذه التجاوزات التي ساعد في نشرها هذا الحكم تم الرجوع الى المذهب المالكي والعمل به في البلاد[31].

وبالإضافة إلى الوظائف الإدارية الكبرى توجد أيضا خطط إدارية أخرى ونذكر منها أمناء الفلاحة، وأمناء الحرف والصنائع، وأمين المعاش وقائد الشوارع إلى غير ذلك. وكل هذه الخطط لها أدوار مقسمة ومحددة سوف يتم التعرض إليها في الأقسام التالية:

ز-خطة الافتاء:

هذا المنصب يتمثل في اتخاذ القاضي منصبا آخر إضافة إلى منصبه القضائي وهي وظيفة غير الزامية وإنما استشارية والتي تهتم بالمسائل الفقهية. في البداية لم يكن معترف بها لكنها سرعان ما تطورت وتم الاعتراف بها من قبل السلطة حيث يقوم احد القضاة بوظيفة المفتي وقول المفتي مقدم على قول القاضي لأن المفتي أرفع مكانة من القاضي[32].

---

[28]ابن أبي الضياف في المجلد الرابع من كتابه في صفحة 133 يقول: بعد مقتل أكثر من مائتين في اليوم بسبب المرض فأشار العالم الفقيه القاضي الحنفي أبو النخبة الشيخ مصطفي ابن شيخ الاسلام ابي عبد الله محمد بن حسين بيرم بجمع أربعين شريفا أسمهم محمد يجتمعون في جامع الزيتونة بالقيروان من الصباح إلى الظهر و يقرؤون سورة"يس" اربعين مرة و من جملة هؤلاء محمد الحسيني و السيد محمد محسن و السيد محمد فقوسة و السيد محمد التومي شيخ الطريقة القادرية.

[29]عمارالعشي، الهياكل الادارية و العسكرية و الحياة الاجتماعية و الدينية بالقيروان في عهد محمد صادق باي 1881-1859، تونس 1985، ص 82-83. حسب هذه الدراسة فإن : الأعضاء يقع انتخابهم من طرف مشايخ العرف بالمدينة و ذلك طبقا لأوامر الباي فكان عددهم سبعة أنفار من اهل البلد و من خيرتهم علما و ثقة و وجاهة ليكونوا أعضاء مجلس الجنايات و الأحكام العرفية بالقيروان.

[30]أحمد إبن ابي الضياف، اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس و عهد الامان،تونس 1989 ج5، ص 133.

[31]منجي الكعبي، موسوعة القيروان،تونس، 2009، ص 532.

[32]أحمد قاسم، إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوي إبن عظوم (1574-1600م)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، تونس، 2004،ص 145.

ر- **الجباية:**

بما أن العثمانيين سعوا إلى تركيز حكمهم بايالة تونس وخاصة القيروان، فإن الجباية كانت من أهم الموارد التي تدر أموالا طائلة على الخزينة المركزية العثمانية والتي أطلق عليها اسم "بيت المال". والجباية تعني كل من يجمع الضرائب لفائدة السلطة ويعرفها احد الباحثين بأنها مجموع الضرائب أو المطالب التي يتم جمعها من منطقة معينة ومحددة كعرش أو قبيلة ويفسر أن كلمة المجبي لا تعني ضريبة شخصية على الأفراد[33].

وكان الاهتمام بالجباية وتنظيمها في بداية العهد العثماني من أهم المواضيع الشائكة التي شغلت السلطة. فهي أول مصدر مالي لتلبية شؤون الجنود الانكشارية وتركيز هيمنة الحكم العثماني بالقيروان، وهذه الخطة تشمل العديد من التقسيمات وكل واحدة لها وظيفة تنظيمية. وبما ان القيروان كانت المدينة الثانية التابعة للسلطة المركزية بتونس ويمر عليها البايات في طريقهم لجمع الخراج من انحاء الايالة التونسية. ومن بين أشهر البايات الذين كانت توكل إليهم مهمة الجباية حمودة باشا المرادي الذي خرج بمحلته الشتائية سنة 1631م وشد ازر بلاد القيروان وبعد أن كاد يقع بها حماها من أولاد سعيد الأعراب وولى عليها مملوكه القايد علي الحناشي. ثم انتقلت المحلة إلى ابنه مراد الذي تحصل على منصب الباي الذي يرأس المحلة السنوية، فحين اكتفى اخوته الآخرين مثل علي باي بولاية رعايا افريقية وتولى محمد الحفصي سنجق القيروان[34].

تعدد الخطط الإدارية الأخرى بمدينة القيروان

نظرا لتعدد الأداءات وتنوعها بتنوع الأنشطة الاقتصادية، كان من الضروري الاعتماد المتزايد على هذه الخطط الإدارية الأقل أهمية من المناصب الإدارية الكبرى والتي من دونها يمكن أن يحصل تدهور لمكونات المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الخطط تساهم في تيسير شؤون المدينة من اقتصاد خاصة في وقت كانت فيه الدولة في حاجة ملحة للسيطرة على الفوائض الانتاجية لتكون قاعدة مهمة لأنشطتها الاقتصادية وتنشيط التجارة الخارجية. وكان المسؤولين عن هذه الخطط يتم اختيارهم من طرف السكان ويتولى الكاهية أو القياد توليتهم المناصب المناسبة بإذن من الباي أو وزيره الأكبر. يمكن أن نفصل هذه الخطط الثانوية كالتالي:

المسؤولون في المجال الفلاحي: الذين يطلق عليهم أسم "أمناء" وذلك لخبرتهم بهذه المجالات ومعرفتهم بالنشاط الفلاحي. ويتم التعيين في هذا المنصب عن طريق مشورة بين سكان المدينة الذين يقترحون أسم الشخص المناسب على الكاهية الذي يأخذ الموافقة النهائية لتعيينه من طرف الباي. ومن هذا المنطلق يمكن أن نتساءل حول مصدر الرواتب التي يتقاضها هؤلاء الامناء. وبعد دراسة بعض الوثائق تبين أن أجورهم تؤخذ من مقادير العشر التي تجمع من سكان القيروان. ويمكن أن تتغير هذه الاجور حسب المقادير التي يتم جمعها من العشر.

أمناء المعاش: إضافة إلى أمناء الفلاحة يوجد أيضا خطة أمناء المعاش و مهمتهم مراقبة الإنتاج الفلاحي و الحيواني بالأسواق وتقدر اسعارها. وهذا الصنف الاول يتعلق بالإنتاج الفلاحي وهم يهتمون بكل ما يتعلق بذلك من روابط إدارية تسهل طرق الإنتاج والتوزيع والمراقبة. أما الصنف الثاني فهو يتعلق بالحركة الحرفية والتي تسمى بالصنائع. ويستخلص من هذه التسمية أن المهن

[33] أحمدابن ابي الضياف، اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس و عهد الامان،تونس، 1989، ج5، ص 112-116.
[34] نجوى عثمان، مساجد القيروان، مطبعة دار عكرمة، سوريا-دمشق،2000،ص54.

المتعلقة بالخبرة والإتقان تعتبر "صنعة" ويمكن أن تختلف هذه الصنائع من شخص إلى آخر فنجد من يتقن فن الحدادة أو النجارة أو الدباغة وبالتالي فإن هذه الحرف تتطلب مسؤولا يراقب جودتها ويمكن له أن يقدر أسعار البضائع و لهذا السبب قام العثمانيون بتعيين أمناء على رأس كل نوع من الحرف .

المجموعة الثانية من الخطط الشبه ادارية بالمدينة تتمثل في نواب و وكلاء البايليك وأهمهم نائب العشر ويسمى كذلك وكيل الرابطة. وكما يتضح من التسمية يقوم صاحب هذه الخطة باستلام أعشار مدينة القيروان التي تتمثل في الحبوب وهي القمح والشعير وفي بعض الأحيان تتمثل في قسط من النقود. وبعد مواسم الحصاد يقع جمع مقادير الأعشار بمكان خاص يسمى الرابطة ولهذا كثيرا ما تصف الوثائق نائب العشر بوكيل الرابطة(الوثيقة رقم 25)[35].

أما الصنف الثاني من النواب أو الوكلاء فهم نائب المحصولات وهو مكلف باستخلاص الضرائب المتجمعة من مختلف الأنشطة الحرفية والتجارية ويتولى نائب عن البايليك استخلاصها من السكان بالأسواق و المتاجر و ذلك بالاستعانة بشخص يسمى لزّام المحصولات وعادة ما يكون من العسكر.

الصنف الثالث من النواب يعرف بوكيل أملاك البايليك بالمدينة وقد فسرت هذه الكلمة بأنه المشرف على العقارات التابعة لملك الدولة ومن مشمولات هذا الوكيل الاشراف على بعض المناطق الزراعية وتسمى هنشير العلم والهوارب انذاك وهما من الاراضي الفلاحية الخصبة العائدة لأملاك البايليك حيث يقع كراؤها مقابل مقدار معين من الحبوب(الوثيقة رقم 26)[36]. وفي خاتمة هذا العنصر المتعلق بالخطط الإدارية خلال الحكم العثماني بالقيروان نلاحظ أمرا هاما يتمثل في تعدد الخطط الإدارية وشبه الإدارية. وهذا التعدد يعتبر في الحقيقة من خصوصيات مدينة القيروان حيث أنهذه الخطط لم يعثر عليها في مدن أخرى من الايالة.

مناطق التوسع الإداري بالقيروان:

في هذا المبحث سوف ندقق البحث على الخطط الإدارية الرئيسية والتي تتمثل في القايد و الكاهية باعتبار أنهما المحرك الرئيسي للحركة الإدارية بالمنطقة وأن جميع الخطط الأخرى شبه إدارية ترجع بالنظر إليهم. أولا سنتطرق إلى معرفة النفوذ الإداري للقايد أو المسؤول في عهد محمد صادق باي 1859م-1881م[37]. وقد ذكر في العديد من البحوث أن للقايد صلاحيات على كامل المدينة. فقد كان يلقب بآغة القيروان ولم يقتصر فقط على هذا النفوذ بل توسع إلى خارج سور القيروان الذي شمل بعضا من فروع تجمعات الجلاص وهم أربعة فروع أولاد يدير و أولاد سنداس في الجنوب و الجنوب الغربي من المدينة وأولاد خليفة والكعوب والقوازين في أقصى الشمال الغربي. وفي رسالة إلى خير الدين باشا مرسلة من طرف أحد القادة كان اسمه "صالح بن علي آغة " ذكر فيها هذا التوسع الإداري لنفوذ القايد حيث قال "إن عامل القيروان يتصرف في الحكم داخل القيروان وخارجها إلى حدود عملها وحين قدومنا لها تصرفنا في الحكم على عادة العمّال قبلنا ولمّا قدم المدعي سي حسين بن المسعي عامل أولاد يدير إلى القيروان جُعل خليفة بالقيروان و خاطبنا برفع أيدينا في الحكم على من هو لنظره سواء كان من سكان البلد أو من سكان عملها وبذلك إتبعه الوجيه سي

[38]أرشيف الحكومة التونسية، الملف 188 الوثيقة رقم 5.

[36]ن،م، س، ملف 189 الوثيقة 6 في 26 ربيع الأول 26/1287 جوان 1870 تتناول موضوع اشهار لزمة هنشير العلم.

[37]عمار العشي، الهياكل الادارية و العسكرية و الحياة الاجتماعية و الدينية بالقيروان في عهد محمد صادق باي 1881-1859،تونس، 1985، ص ص 100-102.

محمد بن الحاج عامل أولاد خليفة وأرسل يخاطبني بذلك ..وقد يأتي إلينا الشاكي من البلدية أو من العربان مطالبا (كذا) فنعرفه بالتوجه لعمالهم فيمتنع من ذلك ..."[38].

أما بالنسبة للكاهية فكان نفوذه يتمثل في إعانة القايد داخل منطقة القيروان، حيث لم يشمل نفوذه المجال الخارجي للمدينة، وكان له أيضا علاقة تواصلية مع مشايخ المدينة، إذ يتم استطلاع آراء السكان من خلالهم وبدوره يكون الكاهية حلقة وصل بين المشايخ والقايد. ونلاحظ بعد دراسة النفوذ الإدارية للقايد ومعينه هيمنة العثمانيين في ذلك العصر على مدينة القيروان وخاصة على المستوى الإداري.

المنظومة العسكرية برؤية ادارية:

قامت السلطة العثمانية بإرساء مؤسسة عسكرية تعرف بالجيش الإنكشاري منذ دخول سنان باشا افريقية و اطاحته بالاحتلال الاسباني والحفصي سنة 1574م يتألف هذا الجيش من عناصر تركية موزعة على سناجق منها مدينة القيروان. ففي الفترة الأولى تفيدنا الوثائق بتواجد مؤسسة العسكر المتمثلة في الجيش الانكشاري خاصة في زمن حيدر باشا وتواصلت إلى زمن رمضان باشا.

وفي ما يخص فترة الحكم العثماني، بداية من عهد المراديين، فإن صاحب كتاب المؤنس ذكر كيف قام حمودة باشا المرادي سنة1631م بتنظيم الجهاز العسكري في كامل الايالة لأنه يعتبره تطورا اداريا مهما، وذلك لمزجه بين العنصر التركي و العنصر المحلي (الوثائق رقم 27 إلى 31)[39] و لقد رتب اوجاق صبايحية باربع مراكز مهمة بالايالة وهي تونس والقيروان [40]والكاف وباجة. كما أن مدينة القيروان احتوت على جنود يختصون في الضرب بالمدفعية كانوا ينعتون بالقبجية وكان عددهم خمسة عشر قبجي سنة 1678م.

التنظيم الإداري للهياكل العسكرية بمدينة القيروان(خطة الفيلق العسكري)

كانت القيروان تعتبر من المراكز الاستراتيجية بالايالة التونسية وذلك لمراقبتها للقبائل المنتشرة حولها بالوسط التونسي وخاصة قبائل الجلاص المحيطة بها. ففي منتصف القرن التاسع عشر إحتضنت القيروان فيلقا عسكريا نظاميا، ويعتبر هذا الفيلق من أهم الخطط العسكرية التي قام بها أحمد باي في إطار إصلاحاته العسكرية حيث تم إطلاق اسم الألاي الخامس عليه(وثيقة رقم (32) [41]. ومن خلال الوثائق، يتبين لنا أن هذا الفيلق هو من أضخم الاجهزة العسكرية التي أسسها أحمد باي1837م-1855م، حيث تشير المعلومات أنه أعيد تنظيم الجيش سنة 1843م بإشراف لجنة فنية من الضباط الفرنسيين تم تعويضه بالفيلق الرابع(الوثائق رقم 33 إلى 38)، وحل محلها لألاي الخامس بضم هذا الفيلق لسبعة فيالق من المشاة وفيلقين من المدفعية وفيلق من الخيالة.

إذن حسب هذه المعطيات، يتضح أن الدولة العثمانية ركزت على القيروان كعاصمة سياسية إلى جانب إشعاعها الديني. وهذا الأمر يدل على عدة أهداف لها علاقة بالتغلغل العثماني بالمدن الافريقية. لكن في سنة 1864م انقرضت هذه المدرسة الحربية وذلك بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية -الذي يعتبر أهم أحد أسبابها التدخل المدروس والمبرمج من قبل الماسونية اليهودية التي

[38]أرشيف الحكومة التونسية، الملف 189 الوثيقة 91 رسالة من صالح بن علي آغة القيرواني إلى خير الدين في 15 صفر 17/1287 ماي 1870.

[39]عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية عدد 79-80، ماي 1995، ص 626.

[40]حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، تحقيق حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر تونس، 2001، ص 118.

[41]أرشيف الحكومة التونسية، الوثيقة عدد 8 ملف 188 بتاريخ 2 صفر 5/1284 جوان 1867.

تتخفى بعباءة الخزندارات – وعدم القدرة على توفير الحاجيات الأساسية للجنود إضافة إلى بداية بزوغ الانقلاب بقيادة علي بن غذاهم ضد الحكم العثماني.

في ظل الأزمات المحيطة بالدولة العثمانية، سرعان ما تم إعادة تكوين هذا الجيش والذي تداول على قيادته عدة شخصيات أولهم كان "محمد الشاوش "سنة 1864م، وأثبتت الوثائق استغلاله لهذا المنصب لصالح أهوائه الذاتية و مما ذكرته بعض الوثائق أنه أمر بتحويل محصولات القيروان لتصرفه الخاص بدعوى دفعها في مرتبات ومصالح العسكر(الوثيقة رقم 39)[42]. ولقد بلغت مدة حكمه كأمير أمراء العساكر بالقيروان حوالي سنة وبالتالي فإن المعسكر بحاجة إلى قيادي آخر للحفاظ على استمراره. وأثناء هذه الظروف ظهرت شخصية عسكرية ومدنية هامة جمعت بين السلطة العسكرية والإدارية في المدينة وهو "محمد مرابط "الذي تولى قيادة الألاي الخامس ويعتبر هذا الشخص من أعظم القواد خبرة في مجال السلطة العسكرية والإدارية حيث امتدت فترة قيادته حوالي عشر سنوات حتى دخول الجيش الفرنسي مدينة القيروان.

وفي فترة قيادة محمد مرابط الألاي الخامس توضح أن هذا الجيش قد تغير عما كان عليه في السابق في عهد أحمد باي حيث يؤكد الدفتر عدد 3443 أن هذا الفيلق أصبح يتكون من أمير الألاي وهو نفسه محمد بن علي مرابط، ويأتي بعده قايم مقام وهو حسن بن عمر المقرون كذلك يشير الدفتر إلى أن الفيلق يتكون من أربع طوابير وكل واحد منها يحتوي على ثمانية فيالق صغرى يطلق عليها اسم "بلوك"[43].

من هنا يمكن أن نستنتج أن دور هذا الفيلق هو الدفاع عن المدينة في أوقات الحرب وفي الحالات القصوى ومن هذا المنطلق يمكننا أن نتساءل حول الخطة العسكرية الثانوية والتي يرتكز دورها على التنظيم الداخلي للمدينة. والإجابة عن هذا السؤال سوف يتم إدراجها في العنصر الثاني الذي يتعلق بالتنظيم الثانوي للهياكل العسكرية.

الهيكل الخاص أو مايسمى بالوجق لمدينة القيروان:

يتمثل هذا الهيكل في جزء من القوات يسمى بالوجق وقد احتضنت القيروان هذا الصنف من الهياكل العسكرية حيث أُحدث سنة 1631م في عهد المراديين مع حمودة باشا المرادي وبالتالي فإن أصل الكلمة يعود إلى اللغة التركية والتي تعني الفرقة العسكرية التي يرأسها عادة الكاهية. وتتمثل مهمته في توفير الأمن للمناطق المتواجد فيها على المستوى الداخلي إضافة إلى إعانة السلطة الإدارية على تنفيذ مختلف الأوامر. واعتماداً على بعض الوثائق التي تتعلق بالجانب العسكري فإنه يمكن الإشارة إلى مكونات هذا الجيش.

فهذا الوجق يتكون أساسا من الصبايحية وهم فرسان ومن كارغول[44] وتعني هذه الكلمة شباب من الفرسان في صف المشاة. وهؤلاء يقع اختيارهم من قبائل الجلاص التي عرفت بنزعتها الحسينية وخاصة من بين تلك العروش المعروفة تحت اسم عروش الصنجق. وقبل الوصول إلى المهام المناطة بعهدة الوجق لابد من الإشارة إلى التنظيم الهيكلي لهذا الالهيكل. حيث تم الاعتماد

[42]الأرشيف الوطني التونسي، الوثيقة عدد 1 ملف 188 بتاريخ 1 محرم 16/1283 ماي 1866 وهي من أحمد زروق بن بو علي إلى رستم وزير العمالة ليعلمه بتحويل المحصولات لأمير أمراء العكسر وفي هذا التاريخ كان المرسل يشغل خطة لزّام المحصولات بالقيروان .

[43]احتضن وجق القيروان في هذه الفترة بين 1859-1867م بلوكباشي.

[44]لفظ الكارغول يعني جملة من الفرسان المكلفين بحراسة الطرقات و متابعة المشاغبين .

على الدفتر عدد 3658 بعنوان "هذا زمام مبارك وضع الصبايحية وهم فرقة أمن من الجند غير النظامي[45] وجق القيروان لسنة 1276هـ/ 1878م" وهو متعلق بكل الملاحظات والأمور التنظيمية للوجق. ويحتوي على الخطط العليا التي يتحمل متقلدها المسؤولية والتي نجد من بينها الآغة والكاهية والخوجة والباش شاوش.

ونلاحظ من خلال هذه المعطيات أن الآغة والكاهية لهم علاقة بالقوى العسكرية إلى جانب موقعهم الإداري. وإذ قارنا الوجق بالألاي الخامس فإن عدد العسكر يكون أكبر بكثير في هذا الأخير من الوجق. ولكن في بعض الحالات القصوى فإن الوجق يطلب مساعدة العسكر وكما أشرنا سابقا فأن المدينة مهددة من طرف القبائل والغارات الخارجية.

ومن بين المهام الأساسية للوجق السهر على سير أمن المدينة وهذا واضح من خلال تعيين الكاهية حراسا لحراسة المدينة ليلا خاصة إثر تزايد حالات السرقة والنهب بالإضافة إلى أمن المنطقة حيث يسهر معسكر الوجق من الناحية الإجمالية على أمن الوطن كما يأمر الكاهية مجموعة من خيل الوجق صحبة الباش شاوش بمراقبة بعض المناطق التي يحصل فيها الخوف والقلق.

وأخيرا نذكر منمهام الوجق الأساسية إعانة المحلة التي تقوم بوظيفتها الردعية والجبائية وتوفير حاجياتها عند مرورها بالقيروان. ففي بعض الوثائق تبين أن الكاهية يأخذ الوجق بأمر من الباي للسفر مع هذه المحلة لمساعدتهم في مهامهم من جمع الضرائب وإرساء الأمن بالمناطق المجاورة للمدينة[46] (الوثائق رقم 40 إلى 51).

الفئة الاحتياطية من المعسكر:

كان يطلق عليها أسم عسكر زواوة[47] وهي فئة عسكرية موجودة بالقيروان غير ملزمة بالحياة العسكرية المستمرة حيث تتواجد بالمدينة على ذمة السلطة ولا يلجأ إليها إلا عند الحالات القصوى. وعسكر زواوة هم من مشاة منحدرين من أكثر القبائل مشاغبة ولهذا السبب استعملهم الباي كقوة عسكرية احتياطية. وإلى جانب عسكر زواوة يمكن للسلطة أن تطلب من الباي الإذن بالاستعانة بجزء آخر من العسكر يطلق عليه اسم المزارقية وأغلبهم من فروع قبائل الجلاص الأربعة ويتم الالتجاء إليهم كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وفي خاتمة هذا المقال حول الهياكل العسكرية بمدينة القيروان يمكن أن نستنتج أولا أن المدينة باعتبارها ذات مكانة استراتيجية تتطلب وجود هذا التنظيم لحمايتها. ولكن إذا نظرنا إليها من جانب آخر فإن البايات أرادوا أن يساهموا في التغلغل العثماني بالايالة. لكن هذه السيطرة يمكن أن تكون لها عدة خلفيات استراتيجية بحتة والتي تعود إلى عهود ما قبل الدولة العثمانية. ولاننسى أن في عهد الصادق باي، أحدثت مجموعة من القوانين الخاصة بشؤون الجيش المختلفة، وذلك في إطار الإصلاحات السياسية والقضائية، المستمدة من عهد الأمان ومن الدستور[48].

وفي سنة 1858 كلفت لجنة مكونة من أربعة أعضاء يرأسهم خير الدين، لإعداد قانون للتجنيد أو القرعة- ولا يزال هذا الاسم جاريًا على الالسن بتونس- مع أن عملية التجنيد لم تعد بتلك الطريقة. وقد نص القانون على وجوب القرعة لمن يكون عمرهم بين 18- 30 سنة. وأعلن القانون فعلاً سنة 1860 واستفاد من ترجمة القانون العثماني والقانون الفرنسي الخاصين بالتجنيد، وهو ما

[45]الشيبانيينبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق الباي (1859-1882)، تونس،1995،ص 42.

[46]أرشيف الحكومة التونسية، الملف 187 الوثيقة 59 قي 15 جمادى الأولي 1281 / 16 اكتوبر 1864.

[47]أحمدابن ابي الضياف، اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس و عهد الامان،تونس،2004،ج 2،ص 17-19.

[48]جان قانياج، اصول الحماية الفرنسية على تونس (1861-1881)،ترجمة عادل بن يوسف ومحمد محسن البواب، تونس،2012،ص 106.

يشير إلى بداية تأثير المدرستين الفرنسية والعثمانية في المدرسة الحربية واللجوء الى المدربين في الجيش. وفي ما يخص قانون القرعة الذي اختلف عن القانون العثماني حيث يعتبر العمر القانوني للقرعة من 16 إلى 25 سنة ومدة الخدمة العسكرية خمس سنوات. ثم يخرج الجندي رديفا لمدة سبع سنوات. ولا يطالب بالخدمة بعد ذلك إلا وقت الحرب. وتتم عملية القرعة بعد احصاء سائر سكان البلاد الذكور، من الرضيع إلى الشيخ المسن. وقد قسمت إلى ثلاثة أقسام حسب الاختصاصات المطلوبة للجيش ويعين رئيس لكل قسم من الأقسام الثلاثة بما يلزم معه من الضباط والكتاب والمخازنية والعسكر والأطباء. والقسم الاول يشمل اوطان الساحل الى صفاقس وعملها والقيروان وعملها[49]. نستنتج مما سبق أن الدولة العثمانية لم تستغن عن الاستفادة من التجربة العسكرية الفرنسية لتدريب جنودها وكوادرها في الكثير من الولايات ومنها القيروان التي حولت لأول مرة في الدولة العثمانية الى معسكر يعتني بالشؤون العسكرية والتطورات الادارية. ويتم ذلك عبر المقترحات التي ادرجت ضمن القوانين الموضوعة والتي قلصت نوعا ما نفوذ البايات في ادارة الشؤون العسكرية وحتى السياسية. وزاد التدخل الفرنسي أثناء الفترة الاخيرة للحكم العثماني وتجاوز حدود العمل والانشطة المتفق عليها الى حد أنها تدخلت في الشؤون الاجتماعية للسكان خاصة في القيروان.

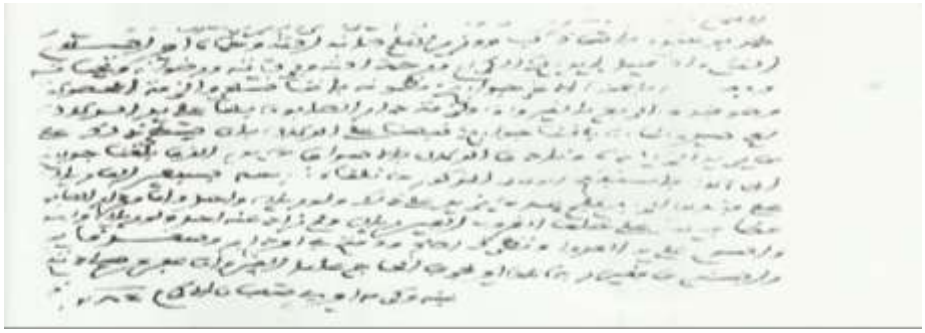

الوثيقة رقم 17: رسالة من الألاي أمين محمد عامل القيروان إلى محمد باش كاتب ووزير القلم في شعبان الاكرم 1284/ ديسمبر 1867، الارشيف الوطني التونسي.

الوثيقة رقم18: من مراسلات عمال القيروان إلى الوزير الاكبر تعلقت بسير عملهم و ببعض نزاعات الاهالي، الارشيف الوطني التونسي.

[49]الشيباني بنبلغيث،الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي(1859-1882م)،تونس،1995،ص 82.

الوثيقة عدد 19: من مراسلات عمال القيروان إلى الوزير الاكبر تعلقت بسير عملهم و ببعض نزاعات الاهالي، الارشيف الوطني التونسي.

الوثيقة عدد 20: من مراسلات عمال القيروان إلى الوزير الاكبر تعلقت بسير عملهم و ببعض نزاعات الاهالي، الارشيف الوطني التونسي.

الوثيقة رقم21: من مراسلات عمال القيروان إلى الوزير الاكبر تعلقت بسير عملهم و ببعض نزاعات الاهالي، الارشيف الوطني التونسي.

الوثيقة رقم22: من مراسلات عمال القيروان إلى الوزير الاكبر تعلقت بسير عملهم و ببعض نزاعات الاهالي، الارشيف الوطني التونسي.

الوثيقة رقم23: مراسلات عمال القيروان إلى الوزير الاكبر تعلقت بسير عملهم و ببعض نزاعات الاهالي، الارشيف الوطني التونسي.

الوثيقة رقم24: مراسلات عمال القيروان إلى الوزير الاكبر تعلقت بسير عملهم و ببعض نزاعات الاهالي، الارشيف الوطني التونسي.

الوثيقة رقم 25: عامل القيروان يمارس نفوذه على "البلدية"، الارشيف الوطني التونسي.

الوثيقة رقم 26: رسالة من امير اللواء صالح بن علي إلى خيرالدين في 26 ربيع الاول 1287هـ/ 1867م: اشهار لزمة الهنسير العلم، الارشيف الوطني التونسي.

الوثيقة رقم27: قائمة الجنود الذين هم من اصيلي القيروان و منطقتها المرسمين باللواء الاول، الارشيف الوطني التونسي.

الوثيقة رقم28: قائمة الجنود الذين هم من اصيلي القيروان و منطقتها المرسمين باللواء الاول، الارشيف الوطني التونسي.

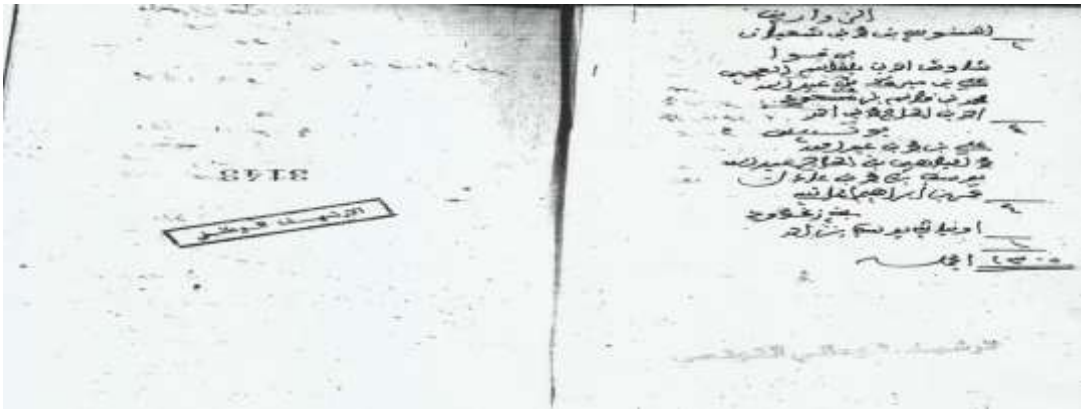

الوثيقة رقم29: قائمة الجنود الذين هم من اصيلي القيروان و منطقتها المرسمين باللواء الاول، الارشيف الوطني التونسي.

الوثيقة رقم30: قائمة الجنود الذين هم من اصيلي القيروان و منطقتها المرسمين باللواء الاول، الارشيف الوطني التونسي.

المراجع:

1- ابن ابي الضياف(أحمد)، اتحاف اهل الزمان بإخبار ملوك تونس وعهد الامان، دار العربية للنشر، تونس، 2004.
2- الكعبي(المنجي)، موسوعة القيروان، تونس،2009.
1- ابن ابي الدينار، المؤنس في اخبار افريقية و تونس، تحقيق محمد شمام، تونس 1967.
2- أحمد الباهي، القيروان وجهتها اكتشافات جديدة و مقاربات جديدة، مسكيلياني للنشر، القيروان-تونس، 2006.
3- أحمد الحمروني، خمسون مدينة تونسية، دار سحنون للنشر، تونس، 2012.
1- أحمد الحمروني، اقليم القيروان، ميدياكوم، ت ونس، 2009.
2- ابراهيم شبوح، القيروان من خلال البطاقات البردية 1895-1940، منشورات المتوسط.
3- أحمد الطويلي، اعلام من المغرب و المشرق، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس،2006.
4- أحمد الطويلي، ابو الحسن علي الحصري القيرواني، تونس
5- أحمد الطويلي، تراجم تونسية، المطبعة العصرية، تونس،2009 .
6- أحمد الطويلي، تاريخ القيروان الثقافي و الحضاري، الشركة التونسية للنشر و تنمية فنون الرسم، تونس، 2001.
7- أحمد الطويلي، صالح سوسي القيرواني رائد الاصلاح الاجتماعي بتونس، الشركة التونسية للنشر و تنمية فنون الرسم، تونس، 2005.
8- أحمد الطويلي، اوراق قيروانية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية،2009.
9- أبو القاسم عظوم، الاجوبة، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، بيت الحكمة، تونس، 2004.
10- أحمد قاسم، ايالة تونس العثمانية على ضوء فتاوي ابن عظوم 1574-1600م، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس،2004.
11- احمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة،2010.
12- القاضي اسماعيل التميمي، المنح الالهية في طمس الضلالة الوهابية، تقديم وتحقيق احمد الطويلي، المطبعة العصرية، تونس، 2013.
13- الحبيب ثامر، هذه تونس، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1988.
14- الحبيب الجنحاني، القيروان التاسيس والازدهار، الشركة التونسية للنشر و تنمية فنون الرسم، تونس،2010.
15- التليلي العجيلي، صدى دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في البلاد التونسية في عهد الامام سعود بن عبد العزيز، دائرة الملك عبد العزيز، الرياض،1431هـ.

16- الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي(1859-1882)،تونس، 1995.
17- المجمع التونسي للعلوم والاداب والفنون بيت الحكمة، الموسوعة التونسية، مطبعة المغرب للنشر، قرطاج- تونس،2013.
18- توفيق البشروش، ربيع العربان أضواء عن اسباب ثورة علي بن غذاهم سنة 1864م، وثائق من الأرشيف الوطني التونسي، بيت الحكمة،1991.
19- جرجي زيدان، فتاة القيروان، سراس للنشر، تونس، 2012.
20- جمعة شيخة، القيروان و امامها سحنون، المطبعة المغاربية للطباعة و النشر و الاشهار، تونس،2009.
21- جان قانياج، اصول الحماية الفرنسية على تونس1861-1881، ترجمة عادل بن يوسف و محمد محسن البواب، دار برق للنشر و التوزيع، تونس،2012.
22- حبيب حسن اللولب، ابحاث و دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، وزارة الثقافة، الجزائر،2013.
23- حسين خوجة، ذيل بشائر أهل الإيمان في فتوحات آل عثمان، الطبعة الأولى، الطبعة الرسمية العربية لحاضرة تونس1362ه
24- حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، تقديم حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001.
25- خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ، مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية، تونس، 2007.
26- رشاد الامام، التفكير الاصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الامان، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس،2010.
27- سمير البكوش، القيروان 1881-1939 من مقاومة مسلحة إلى مقاومة المنظمة، دار سحر للنشر، تونس،2009.
28- شوقي الضيف، تاريخ الادب العربي، منشورات ذوي القربي، قم، 1428ه.
29- عبد القادر دوده أوغلو، السلاطين العثمانيين، تعريب محمد جان، دار سحنون لنشر و التوزيع، تونس،1999.
30- عبد الرحيم بنجاده، العثمانيون المؤسسات و الاقتصاد والثقافة، اتصالات سيو، الرباط،2008.
31- عبد الجليل التميمي،ا لدور الاقتصادي و الاجتماعي للاقليات في الايالات العربية خلال العهد العثماني، مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، تونس، 2004.
32- عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي الجزائر و تونس و ليبيا 1816-1871،مركز الدراسات و البحوث عن الاولايات العربية في العهد العثماني، زغوان-تونس، 1985.
33- عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغاربية العهدان الحديث و المعاصر، مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، العدد 141-67-68، تونس،2011.
34- عبد الواحد المكني، النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الفرنسي(1881-1956) الاشراف و البلدية.
35- عبد العزيز الهمامي، القيروان دراسات حضارية، مركز الدراسات الاسلامية بالقيروان، تونس، 1990.
36- عمار الخليفي، المنصف باي الملك الشهيد، ميدياكوم، تونس،2006 .
37- عبد الحميد هنية، تونس العثمانية بناء الدولة و المجال، تبر الزمان، تونس،2012.

38- عثمان الكعاك، العلاقات بين تونس و ايران عبر التاريخ، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1972.
39- عبد الرزاق المجبري، صورْ الأقاليم و قضايا النَصّ الجغرافي العربي القديم، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان،تونس، 2013.
40- عمار العشي، الهياكل الادارية و العسكرية و الحياة الاجتماعية و الدينية بالقيروان في عهد محمد الصادق باي 1881-1859، تونس،1985.
41- علي أكبر ولايتي، موسوعة الاسلام و ايران ديناميكية الثقافة و حيوية الحضارة، دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت،2006.
42- علي الشابي، تونس وايران قرون من التلاقح الحضاري، الدار التونسية للنشر،1971.
43- علي المنصوري، دراسات في تاريخ القيروان، منشورات مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان وحدة بحث تاريخ القيروان، تونس 2009.
44- محمّد الجودي القيرواني، تاريخ قضاة القيروان، تحقيق انيس العلاني، تونس،2004.
45- محمد بن محمد الاندلسي السراج، الحلل السندسية في الاخبار التونسية، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، بيروت،1984.
46- محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، سراس للنشر، تونس.
47- محمد علي الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، شركة ابناء شريف الانصاري للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا-بيروت، 2012.
48- محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس، لبنان، 2013.
49- محسن التميمي، المجلة التاريخية المغاربية العدد 67-68، تونس، 1992.
50- محمد عيسى الكناني، تكميل الصلحاء والاعيان لمعالم الايمان في اولياء القيروان، تحقيق محمد العنابي، المكتبة العتيقة، تونس 1970.
51- منجي الكعبي، القيروان، مطبعة وراقة دار الشباب، تونس،2009.
52- منجي الكعبي، القزاز القيرواني حياته واثاره، ناشر المؤلف، تونس، 2009.
53- محمد مزالي، الولايات العربية ومصادرها ووثائقها في العهد العثماني، بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، تونس، 1984.
54- محمود مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والاخبار، تحقيق علي الزواري ومحمد محفوظ، بيروت 1988.
55- ناجي جلول، التحصينات الساحلية العثمانية في ايالة تونس من القرن السادس عشر إلى التاسع عشر، تقديم عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان-تونس، 1995.
56- نور الدين الدقي، المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، سراس للنشر، تونس.

57- فتحي المرزوقي، المخزن ومخزنة القبائل التونسية من أوائل العهد الحفصي إلى بدايات العهد العثماني.
58- نجم الدين الهنتاتي، القيروان عاصمة حضارية في تاريخ المغرب الاسلامي، مركز الدراسات الاسلامية بالقيروان وحدة بحث تاريخ القيروان، تونس،2006.
59- نجوى عثمان، مساجد القيروان، مطبعة دار عكرمة،سوريا-دمشق،2000.
60- نجم الدين الهنتاتي، الصناعة بالقيروان من خلال مدونة سحنون و نوادر ابن ابي زيد احماد وتال ديالو، منشورات وحدة بحث تاريخ القيروان، تونس، 2007.
61- هنري دونان، الايالة التونسية 1858، ترجمة محمد فريد الشريف، المطبعة العصرية، تونس،2012.
62- وزارة الثقافة و المحافظة على التراث، الفهرس العام للمخطوطات، المكتبة الوطنية، تونس،2008.
63- وزارة الشؤون الدينية، السند التونسي في ممارسة الشعائر، تونس،2008.
64- وقائع الندوة التي انتظمت بالقيروان2010.، بيت الحكمة بين بغداد و القيروان التواصل الثقافي العربي الاسلامي، المجمع التونسي للعلوم والاداب والفنون بيت الحكمة،تونس،2011.